

تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

مع إشارة لحالات بعض الدول العربية

د. يوسف مسعداوي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة سعد دحلب البلدة

الملخص:

لقد تعرضنا في هذا البحث لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الدول المتقدمة والنامية تضع ضمن استراتيجياتها تطوير مناخها الاستثماري لجذب حصة معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، كما أبرزنا أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق تقادي المخاطر من خلال التأمين.

وأخيرا أكدنا على ضرورة نشر ثقافة استثمارية لإبراز الفرص الاستثمارية وجاذبية بيئة الاستثمار في الدول العربية.

Résumé :

Nous avons exposé dans cette partie l'essentiel de l'investissement direct étranger (IDE), tout en mettant en exergue les facteurs d'attractivités de ces derniers .

Comme nous avons aussi montré les limites de l'IDE, tout en développant les dangers susceptibles de nuire a ce dernier, les moyens et les techniques couvertures à travers les techniques d'assurance.

Enfin, nous avons insisté sur la nécessité du développement d'une culture d'investissement

Pour répondre aux opportunités d'investissements dans les pays arabes.

مقدمة:

عرف العالم خلال الحقبة الأخيرة زيادات قياسية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمر الذي جعل العديد من الدول تنتهج مجموعة من السياسات بهدف جذب الاستثمارات.

ولقد شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة هدفاً رئيسياً للحكومات للمنافع والمزايا التي ترافق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إلا أن ما زالت هناك مخاطر وقيود يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي من شأنها الحد من حجم رؤوس الأموال الأجنبية التي تدخل إلى هذه الدول.

وفي هذا الإطار يمكن طرح الإشكالية التالية: فيما تكمن أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي وما هي أهم محدداته؟ وما هي أهم المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، وكيف يمكن تغطيتها؟

تكمن أهمية البحث في كون أن الاستثمار المباشر الأجنبي مظهراً من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي وعاملاً من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية وتفعيلها، حيث أصبحت الدول النامية توليه أهمية كبرى كفرصة للنمو والتطور.

إن الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه من خلال هذه الدراسة يكمن في محاولة إزالة الغموض الذي يكتنف الاستثمار المباشر الأجنبي، وذلك من خلال مختلف جوانبه باعتباره ظاهرة معقدة، بالإضافة إلى المخاطر التي تكتنف عملية الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تغطيتها.

وانطلاقاً من ذلك سوف نتطرق في هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- أولاً- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر - أشكاله وأنواعه.
- ثانياً- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ثالثاً- عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- رابعاً- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- خامساً- المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر.
- سادساً- تغطية المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر - أشكاله وأنواعه:

1- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار طويل الأجل يقوم به أفراد ومؤسسات أعمال في أصول مؤسسات أو شركات الفروع في البلد المضيف بشكل يعكس سيطرة المستثمر الأجنبي بدرجة معينة على إدارة تلك الشركات في البلد المضيف.

كما يعرف تقرير الاستثمار الدولي الاستثمار الأجنبي على أنه ذلك الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة، ويتضمن التزام طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار (تقرير الاستثمار العالمي، 2004).

وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكاد) (1995,UNCATD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيفات أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة. أما منظمة التجارة العالمية (OMC) فتؤكد بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات (صلاح كريم عبد الحسن ، هناك قاسم السامرائي، 1998، ص1).

وبالموازاة مع ذلك، عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، الاستثمار المباشر الأجنبي على أنه عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على أساس تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، لاسيما ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية: (OCDE, 1983, p14)

- إما الاستثمار عبر إنشاء مؤسسة جديدة، أو ملحقة، أو فرع...الخ.
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل، أو مساهمة في مؤسسة جديدة.
- إقراض طويل المدى.

وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق للموارد الاقتصادية للغير بهدف استخدامها خارج حدود الدولة صاحبة تلك الموارد، وتعبير آخر فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مجموعة التدفقات المتولدة عن انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الدول

المضيفة لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة، كما يمكن أن يشارك مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الدول .

وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتبر بديلا عن الاستثمارات المحلية بل هو مكملا لها، رغم أن هناك من يربط بين اتجاهات الاستثمار المحلي والأجنبي، إلا أنه لا يوجد ما يثبت بصورة قاطعة أن العوامل التي تحرك الاستثمار الأجنبي هي ذاتها التي تحرك الاستثمار المحلي (حاتم عبد الجليل القرنشاوي، 2006، ص2).

ولقد استمر الخلط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي المحفظي حتى عام 1968 عندما تم التمييز بين المفهومين (Mira Wilkins ، 1999 ، p1)، إلا أنه ولوضع مفهوم دقيق للاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر والمحفظي استدعى العودة للعديد من الدراسات ابتداءً من الستينات من القرن العشرين وحتى وقتنا الراهن ويمكن الفصل بين المفهومين على النحو التالي (سمرقند كوكب جميل، 2001، ص144-145):

أ/ الاستثمار الأجنبي المباشر: ويضم كل التوظيفات المالية في الأصول الثابتة.

ب/ الاستثمار الأجنبي المحفظي: كل التوظيفات المالية في السندات الحكومية والمؤسسية وكل أنواع القروض المصرفية وكل أنواع الأسهم.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي أشكالاً متعددة منها الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يتمثل في تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع، إضافة إلى حقه في إدارة المشروع. أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فهو يتجسد في الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات بهدف تحقيق عائد دون الحق في إدارة المشروع الاستثماري (عبد السلام أبو قحف، 1991، ص21). وعليه يمكن تلخيص أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي (حسن خربوش، عبد المعطي رضا، 1999، ص188):

أ/- الاستثمار المشترك: وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وينسب متفاوتة، تتحدد وفقاً لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب. إذ أن الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحرص على أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في إطار الاستثمار الأجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة لاقتصادها.

ب/- مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيق: يتيح هذا الشكل من الاستثمارات للطرف الأجنبي السيطرة الكاملة على الاستثمار، ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية الاقتصادية للمستثمر الأجنبي.

ج/- الشركات المتعددة الجنسية: تعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية، من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد ارتفع عدد الشركات المتعددة الجنسيات سنة 2004 إلى قرابة 69 ألف شركة تسيطر على حوالي 690 ألف شركة عبر العالم وتوظف 54 مليون شخص، كما بلغ رقم أعمالها السنوي 19 تريليون دولار أمريكي أي ضعف قيمة الصادرات العالمية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، 2005).

3- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك مبررات عديدة تدفع بالشركات للاستثمار خارج حدودها، والتي تمثل من جهة أخرى أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وهي (سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، 2007، ص4-5):

أ/- استثمار أجنبي يبحث عن موارد: هذا الشكل هو من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي انتشارا في الدول النامية، ومن الأمثلة على هذا الشكل شركات النفط والغاز وغيرها من المواد الخام.

ب/- استثمار أجنبي يبحث عن الكفاءة: ويتمثل في البحث عن اليد العاملة الماهرة والكفاء، والتي أصبحت من أهم دوافع الشركات الدولية للدخول إلى اقتصاد معين، ولعل من أهم الأمثلة على ذلك التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى دول جنوب شرق آسيا التي لا توجد فيها المهارات الفنية والإدارية فحسب وإنما تكون رخيصة الكلفة.

ج/- استثمار أجنبي يبحث عن الخدمات: يعد من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول النامية ومنها العربية في السنوات الأخيرة، إذ لم تعد أهمية قطاع الخدمات تتوقف على ما هو متوفر من خدمات الماء والكهرباء والطاقة والمواصلات، بل امتدت لتشمل أيضا الخدمات المالية كالتأمين والتمويل لبعض أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر.

د/- استثمار أجنبي يبحث عن سوق: يستهدف هذا النوع الدول النامية ذات الأسواق الواسعة، كما يعد بديلا للعمليات التصديرية من قبل الدولة الأم. ومع تقدم آليات العولمة تطور حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة، حيث وصلت نسبتها عام 2000 إلى 20 % من الناتج القومي الإجمالي (سمير العيطة، 2003، ص82)، ويعود ذلك إلى هيكله الشركات الكبرى المتعددة الجنسية حول السوق العالمية.

ثانيا- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي بعد أن أصبحت من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، ابتداء من النصف الأول من الثمانينات ومع بداية الألفية الجديدة، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا أساسيا من عناصر إستراتيجية التنمية، حيث أصبحت الدول المتقدمة والنامية تضع ضمن استراتيجياتها تطوير مناخها الاستثماري وتكيفه مع متطلبات العولمة واقتصاديات السوق لجذب حصة معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثاني، أبريل 2007، ص 3).

وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أكثر أمانا وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر.

- يعتبر كإحدى وسائل توطين التكنولوجيا والنفوذ إلى الأسواق.
- أحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية.
- يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- يعمل على تحسين جاذبية الدول من خلال إجراء بعض التعديلات- والتي بلغت بين عامي 1996-2004 حوالي 1671 تعديلا، والمتعلقة أساسا بـ: فتح قطاعاتها الاقتصادية، وتقديم العديد من التسهيلات والامتيازات والحوافز. لقد عرفت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام دول العالم بقضايا اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك لما يحمل معه العديد من

المزايا للدول المستفيدة مقابل محدودية دور مصادر التمويل الخارجية التقليدية (كالقروض المصرفية والمساعدات الإنمائية). وفي ذات الوقت يجب أن نشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر - رغم أهميته - لا يمثل سوى 8% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت على مستوى العالم (UNCTAD، 2003، p3)، مع تباين نسبي بين مناطق العالم.

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم الوسائل لتكوين وتطوير عناصر البنية الأساسية، وفي نقل وتوطين التقنية، وإيجاد فرص العمل. ولا تنحصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدولة ما في كونه وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي فقط، بل إنه ضروري لزيادة درجة الاندماج والتفاعل مع النظام الاقتصادي العالمي (سالم سعيد القحطاني، 2006، ص232).

ثالثاً- عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن قرار المستثمر الأجنبي بتوجيه استثماراته إلى بلد ما يأتي كرد فعل للتطورات التي تعكس تحسن أو تراجع المناخ الاستثماري في ذلك البلد.

كما تبين دراسة حديثة أعدها الباحثان الاقتصاديان (Joshua Aizenman , 2006

Mark Spiegel &) تحت عنوان : " الكفاءة المؤسسية، مراقبة التكلفة، وحصّة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمارات المحلية"- والتي تتناول فحص واختبار العلاقة بين أثر الكفاءة المؤسسية على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى حجم الاستثمار المحلي- إلى أنه عندما يصطدم المستثمر الأجنبي بالجوانب السلبية للقصور المؤسسي في دولة ما، فإن ذلك يؤدي حتماً إلى تقليص حجم استثماراته في تلك الدولة، بما يعني أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات مقارنة بالاستثمارات المحلية ستتضاءل في ظل استمرار مظاهر القصور المؤسسي.

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات إحدى الأشكال العديدة التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر للانطلاق نحو أسواق جديدة. وعادة ما تكون هناك العديد من الدوافع التي تشجع هذه الشركات على الانطلاق إلى مواقع أو مناطق خارج أوطانها الأصلية، حيث أن الفائدة تعود على كل من الشركات والدولة المضيفة، وهو ما يدفع الدول لاستقطاب هذا النمط من الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الدول

المضيفة وخلق فرص عمل ووظائف جديدة واستخدام التقنيات الحديثة ورفع مستوى مهارة الأيدي العاملة ورفع من مستوى تنافسية الدولة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، يناير-مارس، 2007، ص12).

وتعتبر قواعد المنشأ* كحافز من حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الإخفاق في التوصل إلى اتفاق فيما يخص قواعد المنشأ على المستوى العربي بوجه خاص وعلى المستوى العالمي بوجه عام، من شأنه أن يعيق الجهود المبذولة للترويج للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي من ضمنها الاستثمارات العربية البينية المباشرة. ومنذ الثمانينات وإلى غاية يومنا هذا والدول العربية تسعى جاهدة إلى فتح اقتصادياتها وتطبيق سياسات أكثر تحريرا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أجل ذلك قامت الدول العربية بالإجراءات التالية :

- وضع أطر تشريعية لحماية تلك الاستثمارات.
 - إجراءات ميسرة لدخول الاستثمارات المباشرة.
 - تقديم الضمانات والحوافز المناسبة، وتحرير تحويل الأرباح ورؤوس الأموال.
 - تسهيل الإجراءات الإدارية، ولاسيما من خلال إنشاء الشباك الوحيد.
 - استحداث وكالات لدعم وتشجيع الاستثمارات الأجنبي المباشر.
 - إصدار قوانين جديدة أو تحديث قوانين سابقة.
- وعلى الرغم من وجود عناصر قانونية وبيئة اقتصادية ملائمة، فإن المهم هو كفاءة تلك التشريعات وأهميتها للمستثمر الأجنبي.

ولقد وصلت الدول العربية خلال سنة 2006 جهودها لتطوير بيئة أداء الأعمال من خلال مواصلة العمل ببرامج الإصلاح الاقتصادي لمواكبة تطورات الاقتصاد العالمي، كما عملت على تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال إصدار التشريعات والقوانين وتنويع حوافز وضمانات الاستثمار والتخفيضات والإعفاءات الضريبية.

ويستدل على هذه التطورات من خلال تحسن المؤشر المركب لمناخ الاستثمار - الذي يستند على المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشمل معدل التضخم والتوازن الداخلي

* عرفت الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة "الجات" قواعد المنشأ على أنها: القوانين واللوائح والقرارات الإدارية المطبقة من طرف أي دولة عضو لتحديد منشأ السلعة.

والخارجي- لسنة 2006، حيث ارتفع مسجلا 1.49 نقطة مقارنة بـ 0.91 نقطة مسجلة في سنة 2005، ويعود ذلك إلى تحسن في كافة المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر المركب. حيث سجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الداخلي 1.79 نقطة مقابل 1.11 نقطة سنة 2005، كما سجل المؤشر الفرعي للسياسة النقدية 0.42 نقطة سنة 2006 مقابل 0.26 نقطة سنة 2005.

والجدول التالي يبين اتجاهات التحسن والتراجع في مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية.

الجدول رقم (1): تطور المؤشر المركب لمناخ الاستثمار* في الدول العربية من سنة 1996 إلى 2006

البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو الحقيقي	2%	4%	2,50%	2,80%	4,20%	3,60%	2,80%	5,30%	5,50%	5,30%	6,10%
ميزان المالية العامة للنتائج المحلي الاجمالي	تحسن في 10 دول وتراجع في 4 دول	تحسن في 11 دولة وتراجع في دولة واحدة	تحسن في 5 دول وتراجع في 10 دول	تحسن في 8 دول وتراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة وتراجع في 3 دول	تحسن في 7 دول وتراجع في 6 دول	تحسن في 9 دول وتراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة وتراجع في 4 دول	تحسن في 11 دولة وتراجع في 6 دول	تحسن في 12 دولة وتراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة وتراجع في 5 دول
ميزان الحساب الجاري للنتائج المحلي الإجمالي	تحسن في 8 دول وتراجع في 3 دول	تحسن في 12 دولة وتراجع في 7 دول	تحسن في 4 دول وتراجع في 7 دول	تحسن في 13 دولة وتراجع في دولتين	تحسن في 11 دولة وتراجع في 4 دول	تحسن في 15 دولة وتراجع في دولة واحدة فقط		تحسن في 12 دولة وتحسن في 6 دول	تحسن في 11 دولة وتراجع في 7 دول	تحسن في 12 دولة وتراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة وتراجع في 5 دول
معدل التضخم	انخفض في 11 دولة وارتفع في 4 دول	انخفض في 15 دولة وارتفع في 4 دول	انخفض في 7 دول وارتفع في 6 دول	انخفض في 13 دولة وارتفع في 3 دول	انخفض في 5 دول وارتفع في 11 دولة	انخفض في 10 دول وارتفع في 4 دول	انخفض في 4 دول وارتفع في 12 دولة	انخفض في 5 دول وارتفع في 13 دولة	انخفض في دولتين وارتفع في 13 دولة	انخفض في دولتين وارتفع في 16 دولة	انخفض في 4 دول وارتفع في 15 دولة
المؤشر المركب	1,03	1,1	-0,1	0,9	1,2	0,7	0,9	1,01	1,08	0,91	1,49

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار لسنة 2006"، الكويت، ماي 2007، ص18.

* دليل المؤشر المركب: أقل من 1 (عدم تحسن في مناخ الاستثمار)، من 1 إلى 2 (تحسن في مناخ الاستثمار)، أعلى من 2 إلى 3 (تحسن كبير في مناخ الاستثمار)

تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية

وباستخدام المعلومات الواردة في الجدول أسفله يمكن ملاحظة أن نصيب الدول العربية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم قد سجلت اتجاها تصاعديا من حوالي 1.42% كمتوسط للفترة من سنة 1989 إلى غاية 1994 لتصل إلى حوالي 4.1% في سنة 2005.

كذلك الحال بالنسبة لاتجاه نصيب الدول العربية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حيث ارتفع من 4.8% كمتوسط سنوي للفترة 1989-1994 إلى حوالي 11.2% في سنة 2005.

الجدول رقم (2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية خلال الفترة 1996-2005 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنة	الدولة	-89	1996	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
	الإمارات	94	301	985	-515	1.184	1.307	4.256	8.359	12.000	26.397
	مصر	741	636	1.065	1.235	510	647	237	2.157	5.376	13.826
	المغرب	352	357	850	215	2.825	481	2.429	1.070	2.933	12.765
	السعودية	502	-1.129	-780	-1.884	20	453	778	1.942	4.628	11.361
	الجزائر	--	270	507	438	1.196	1.065	634	882	1.081	6.834
	تونس	358	351	368	779	468	821	584	639	782	5.843
	الأردن	16	16	158	787	100	64	436	651	1.532	4.415
	إجمالي الدول العربية	2.8	3.582	2.495	2.629	7.711	8.074	15.682	21.605	37.650	115.456
	الدول النامية	52	152.49	231.880	252.459	219.72	155.52	175.13	275.03	334.28	2.184.02
	العالم	578	3	0	3	4	8	9	5	7	7.752.22
		200	386.10	1.086.75	1.387.95	817.57	716.12	557.86	710.75	916.27	7.752.22
		.145	0	0	3	4	8	9	5	7	7.752.22

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2006.

كما أكد تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والذي يرصد حركة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى مختلف دول العالم، على أن التدفقات ارتفعت في سنة 2005 في 18 دولة عربية بينما تراجعت في دولتين أخرى هي: جيبوتي وليبيا.

كما بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية العشرية الممتدة من سنة 1996 إلى غاية 2005 أكثر من 115.48 مليار دولار أمريكي، وهذا ما يمثل نسبة 1.49% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتجمع في نفس الفترة، وهو ما لا يتماشى مع حجم المنطقة ومؤهلاتها، ولا يتناسب مع احتياجاتها للاستثمار الأجنبي المباشر .

وقد أفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الانكتاد» في تقريره السنوي الشامل حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم ارتفع في سنة 2006 بنسبة 38% من 916.27 مليار دولار سنة 2006 إلى 1.306 تريليون دولار سنة 2007. كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها الدول العربية بنسبة 36% مسجلة 45.830 مليار دولار في سنة 2005 وصولاً إلى 62.407 مليار دولار في سنة 2006 « مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) ، تقرير الاستثمار العالمي 2007».

وعلى الرغم من التحسن الظاهر الذي طرأ على قدرة الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها لم تستقطب سوى 4.8 في المائة تقريباً من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي.

أ- مؤشرات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يرصد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مؤشرين هامين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2005، ص 39). المؤشر الأول هو مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس الوضع القائم للقطر من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً منسوبة إلى حصة القطر من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

أما المؤشر الثاني فهو مؤشر إمكانات القطر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس قدرة القطر المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 12 مكونا تشمل:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - متوسط دخل الفرد - نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي - انتشار خطوط الهاتف الثابت - انتشار خطوط الهاتف النقال - متوسط استهلاك الطاقة للفرد - نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي - نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان - التصنيف السيادي للقطر - نسبة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم - نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم - نسبة صادرات القطر من الخدمات للعالم - نسبة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر للعام الوارد.

وقد شمل مؤشر الأداء والإمكانات 16 دولة عربية من أصل 141 دولة على مستوى العالم، ولقد تصدرت لبنان والإمارات والسودان مجموعة الدول العربية في مؤشر الأداء، في حين تصدرت كل من قطر والإمارات والبحرين مجموعة الدول العربية في مؤشر الإمكانات، وهذا ما يبيئه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تطور مؤشرات أداء كل القطر وإمكانه لسنوات 2004-2005

مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي			مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي		
*2005	*2004	الدولة	*2005	*2004	الدولة
10	10	قطر	16	19	السودان
27	23	الإمارات	22	32	البحرين
30	29	البحرين	101	113	سوريا
35	31	السعودية	19	46	الأردن
41	46	ليبيا	54	56	قطر
42	40	الكويت	43	67	المغرب
57	54	سلطنة عمان	77	75	تونس
63	61	الأردن	7	8	لبنان
60	59	لبنان	109	95	الجزائر
69	66	تونس	15	25	الإمارات
65	73	الجزائر	96	98	مصر
81	82	مصر	91	99	سلطنة عمان
93	88	اليمن	136	139	ليبيا
89	89	المغرب	110	123	السعودية
95	85	سوريا	139	117	اليمن
123	128	السودان	132	138	الكويت

* معدل ثلاث سنوات سابقة بما فيها السنة المشار إليها

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مناخ الاستثمار لسنة 2006"، الكويت، ماي 2007، ص53.

وقد احتلت الجزائر في سنة 2005 المرتبة 109 عالميا ضمن مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار، في حين احتلت المرتبة 65 عالميا في ما يتعلق بمؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي. وبناء على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر صنفت الائتاد الجزائر لسنة 2003 في : مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض/إمكانات منخفضة) (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2004، ص40). وسرعان ما تحسنت وضعية الجزائر في سنة 2004 لتتضم إلى مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض/إمكانات عالية) (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2006، ص53)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تصنيف الائتاد للدول العربية وفقا لمؤشري أداء وإمكانات القطر

في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط الفترة		المجموعة
2004	2003	
البحرين، الأردن، قطر، لبنان، الإمارات	قطر، تونس، البحرين	مجموعة الدول السبابة (أداء مرتفع/إمكانات مرتفعة)
الجزائر، الكويت، ليبيا، سلطنة عمان، السعودية، تونس	الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، سلطنة عمان، السعودية، الإمارات	مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض/إمكانات عالية)
المغرب، السودان	المغرب، السودان، سوريا	مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع/إمكانات منخفضة)
مصر، سوريا، اليمن	الجزائر، مصر، اليمن	مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض/إمكانات منخفضة)

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " مناخ الاستثمار لسنة 2006"، مرجع سابق،

ص53.

ب- مؤشرات دولية مختارة: ويمكن تلخيصها في أهم المؤشرات التالية:

ب-1- مؤشر التنافسية العالمي: يصدر مؤشر التنافسية العالمي سنويا منذ عام 1979 عن

المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بالتعاون مع أكاديميين عالميين وشبكات عالمية تتألف

من 109 مؤسسات شريكة، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار.

يقيس مؤشر النمو للتنافسية قدرة الاقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات دائمة من النمو الاقتصادي وأدائها الكلي على المديين المتوسط والبعيد، بينما يقيس مؤشر الأعمال للتنافسية قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة في تحقيق التنافسية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2004، ص105).

غطى مؤشر النمو للتنافسية في سنة 2006 حوالي 125 دولة منها 10 دول عربية، بينما غطى مؤشر الأعمال للتنافسية 121 دولة منها 10 دول عربية. أما بالنسبة لمؤشر النمو للتنافسية لسنة 2006، فقد تصدرت تونس مجموعة الدول العربية واحتلت المرتبة (30) عالميا وتلتها كل من الإمارات (32)، قطر (38)، الكويت (44) والبحرين (49)، في حين احتلت الجزائر المرتبة 76 بعدما كانت في المرتبة 82 في سنة 2005، وهكذا كانت الجزائر من بين 6 دول عربية التي سجلت تحسنا بنسب متفاوتة.

أما فيما يخص، مؤشر الأعمال للتنافسية، فقد تصدرت أيضا تونس الدول العربية باحتلالها المرتبة (26) عالميا وتلتها كل من الإمارات (31)، قطر (34)، الكويت (44) والبحرين (51)، وجاءت الجزائر في الرتبة 85 عالميا بعدما كانت تحتل المرتبة 95 في سنة 2005، وهكذا جاءت الجزائر ضمن 7 دول عربية عرفت تحسنا بنسب متفاوتة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2006، ص85-86).

الجدول رقم (5): مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2006

مؤشر الأعمال لتنافسية الترتيب عالميا		الدولة	قيمة المؤشر 2006	مؤشر النمو للتنافسية الترتيب العالمي		الترتيب عربي الدولة	
2006 (121) دولة	2005 (116) دولة			2006 (125) دولة	2005 (117) دولة		
26	35	تونس	4.71	30	37	1	تونس
31	33	الإمارات	4.66	32	32	2	الإمارات
34	44	قطر	4.55	38	46	3	قطر
44	47	الكويت	4.41	44	49	4	الكويت
51	54	البحرين	4.28	49	50	5	البحرين
52	43	الأردن	4.25	52	42	6	الأردن
66	79	المغرب	4.07	63	52	7	مصر
76	71	مصر	4.01	70	76	8	المغرب
85	95	الجزائر	3.90	76	82	9	الجزائر
101	----	موريتانيا	3.17	114	---	10	موريتانيا

المصدر: World Economic Forum، مؤشر التنافسية العالمية 2006 على الموقع

الالكتروني: www.weforum.org

ب-2- مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يعتمد البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في تحليله لمؤشر سهولة أداء الأعمال على عشرة جوانب، تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري، وهي (البنك الدولي، التقرير السنوي الرابع، 2007):

أ/- مؤشر تأسيس المشروع: عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة (% من الدخل الوطني للفرد)، والحد الأدنى لرأس المال لبدء المشروع.

ب/- مؤشر استخراج التراخيص: عدد الإجراءات، المدة الزمنية، والتكلفة.

ت/- مؤشر توظيف العاملين: مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل، مؤشر تكلفة التعيين (نسبة من الراتب)، ومؤشر تكلفة الفصل من العمل (أسابيع من الأجرة).

ث/- مؤشر تسجيل الممتلكات: عدد الإجراءات، المدة الزمنية (يوم عمل)، والتكلفة (نسبة من قيمة الممتلكات).

ج/- مؤشر الحصول على الائتمان: مؤشر الحقوق القانونية، مؤشر معلومات الائتمان.

ح/- مؤشر حماية المستثمر: مؤشر مدى الإفصاح، مؤشر مدى المسؤولية المباشرة، مؤشر قضايا المساهمين (مع المديرين والموظفين بسبب سوء التسيير).

خ/- مؤشر دفع الضرائب: عدد الضرائب المدفوعة، المدة المستغرقة، مجموع الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية.

د/- مؤشر التجارة عبر الحدود: مستندات التصدير، مدة التصدير، تكلفة التصدير، مستندات الاستيراد، مدة الاستيراد وتكلفة الاستيراد.

ذ/- مؤشر تنفيذ العقود: الإجراءات، مدة وتكلفة حل النزاعات التجارية.

ر/- مؤشر إغلاق المشروع: المدة، التكلفة (نسبة من الأموال بعد الإفلاس).

ورغم كل هذه العوامل، إلا أن المنهجية المتبعة من طرف البنك الدولي أهملت عوامل أساسية، أهمها : تأمين الممتلكات، أوضاع الاقتصاد الوطني، ومدى قوة المؤسسات. وقد غطى هذا المؤشر في سنة 2006 نحو 175 دولة منها 17 دولة عربية، ويعتبر وسيلة فعالة تساعد البلدان النامية على تحديد الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال، حيث يسمح لصناع السياسات ومتخذي القرار بمقارنة الأداء التنظيمي لدول ما مع الدول الأخرى والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية وتحديد أولويات الإصلاح.

الجدول رقم (6): المؤشر الفرعية للمؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال 2006"

التسلسل	الدول	تأسيس المشروع	استخراج التراخيص	توظيف العاملين	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	إغلاق المشروع
1	السعودية	156	44	21	4	65	99	6	33	97	87
2	الكويت	104	109	20	69	83	19	41	54	79	63
3	سلطنة عمان	81	127	51	14	143	60	3	115	101	60
4	الإمارات	155	79	57	8	117	118	3	10	112	137
5	الأردن	133	70	30	110	83	118	18	78	75	84
6	تونس	59	110	92	71	101	151	139	39	40	29
7	لبنان	116	99	43	95	48	83	54	82	148	111
8	اليمن	171	39	53	43	117	118	89	107	37	82
9	المغرب	47	133	156	45	143	118	128	77	127	61
10	الجزائر	120	117	93	152	117	60	169	109	61	41

المصدر : www.doingbusiness.org

وفقا للتقرير قامت عشر دول عربية بـ 17 إصلاحا تنظيميا، أدت إلى اختصار ما تستغرقه الشركات من وقت وما تتحمله من تكلفة خاصة بالمتطلبات القانونية والإدارية، وقد قامت الجزائر ومصر والأردن والكويت والسعودية وسوريا وتونس واليمن بإصلاح واحد على الأقل.

كما تم في الجزائر، إصدار تعليمات للبنوك والمؤسسات المالية لإبلاغ مكتب تسجيل الائتمان عن القروض غير المسددة، مما زاد من المعلومات المتاحة بشأن المقترضين، كما تم تخفيض معدل الضريبة على الشركات من 30% إلى 25%. إلا أن التقرير يشير إلى أن المنطقة العربية مازالت تغيب عنها الإصلاحات في مجالات متعددة مما يتسبب في وضع العقبات أمام الأعمال، ومن أهمها: المغالاة في إصدار التراخيص وضعف أداء الأنظمة القضائية.

ج- التشريعات المرتبطة بالاستثمار وتطورات الاقتصاد الجديد:

واصلت الدول العربية تحسين البيئة التشريعية وخاصة القوانين المرتبطة بتحسين البيئة الاستثمارية. فعلى سبيل المثال في الجزائر تضمن قانون المالية لسنة 2004 العديد من الإجراءات لتشجيع وجذب الاستثمار مثل تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات وتوسيع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والإعفاء لمدة 5 سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات.

كما شهدت سنة 2006 تعزيز اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلوماتية، والذي يتمثل في برامج الحكومة الالكترونية واعتماد نظام التوقيع الالكتروني، وإجراءات حماية التعاملات الالكترونية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2006، ص64).

وبالإضافة إلى التدريب على تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة، يجري الانكاد استعراضات معمقة للإطار التشريعي والتنظيمي للبلاد المعني فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يساعد الانكاد البلدان على وضع وتنفيذ قوانين جديدة في مجال المنافسة وأحكام تتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2006، ص15).

كما يقدم الانكاد توصيات بشأن إدخال تحسينات عليها، إضافة إلى خدمات استشارية بشأن تشجيع الاستثمار، وبناء القدرات في مجال التفاوض حول اتفاقيات الاستثمار الدولي.

د- الشروط الإستباقية وأهميتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

بغض النظر عن الشروط التي تم ذكرها آنفا فإن توفير الشروط الإستباقية أو ما تعرف بـ " الجيل الجديد من سياسات تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي" تحسن من المحددات الاقتصادية للدول المضيفة وتزيد من ديناميكيتها، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (فارس فضيل، 2004، ص 108):

✓ إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية على أساس تفضيلي، حيث هذه إمكانية تعتبر شرطا ضروريا لتعزيز مزايا موقع الدول المضيفة بالنسبة لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه نحو التصدير.

✓ يستوجب على الدول المضيفة أن تنظم إلى الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالتجارة الإقليمية والمصادقة على بنود تحرير التجارة، ومن ثم اندفاعها إلى إتاحة الفرصة للشركات

الأجنبية على اختراق الأسواق الإقليمية على أساس تلك الاتفاقيات، وخير مثال على ذلك الزيادة الكبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك بعد دخول اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (النافتا) إلى حيز النفاذ.

✓ إنشاء مناطق تجهيز الصادرات وذلك بغرض تعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي وتوجيهه نحو التصدير مع ضرورة تعزيز هذه الخطوة بسياسات أخرى تتمثل أساسا في إنشاء هياكل أساسية اللازمة لذلك و تنمية الموارد البشرية.

✓ استهداف الاستثمار المباشر الأجنبي، والذي يعتبر عامل لنقل التكنولوجيا، يسمح بالحصول على معارف عالية في القطاع المستهدف، ففي فترة السبعينات مثلا استهدفت ماليزيا الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير في قطاع الإلكترونيات لتصبح دون وجود قاعدة صادرات صناعية مسبقة أكبر مصدر لأشباه الموصلات الإلكترونية في العالم خلال عقد من الزمن.

✓ مدى توافر الموارد البشرية المؤهلة.

✓ إن الكثير من الدول تتسارع لتجسيد عملية الخصخصة كإجراء حتمي للانفتاح على التحولات العالمية، وكأداة هامة لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي.

✓ يجب توفير نظام اتصال فعال من خلال توفير شبكة من الاتصالات متعددة الوسائل مثل (الهاتف، الفاكس، الإنترنت... الخ)، إلى جانب تحسين البنية الأساسية.

✓ توفير قاعدة تكنولوجية تركز أساسا على وجود مراكز للبحث والتطوير ومعاهد ومختبرات... الخ.

رابعاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجموعة من محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يمكن تلخيصها كما يلي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (الانكتاد)، (1998):

☒ حجم السوق المحلي، والذي يقاس بالنواتج المحلي الإجمالي.

☒ معدل النمو الاقتصادي للدولة المتلقية للاستثمار الأجنبي، والذي يقاس بمعدل النواتج المحلي الإجمالي.

☒ متوسط دخل الفرد، والذي يقاس كمتوسط للنواتج المحلي الإجمالي للفرد.

- ✗ سياسات و برامج الخصخصة.
- ✗ السياسات التجارية والضريبية.
- ✗ توفر المواد الأولية.
- ✗ توفر العمالة الكفوة.
- ✗ توفير التكنولوجيا والابتكارات.
- ✗ توفير البنية التحتية.

ولقد أشارت دراسات وأبحاث أعدها "صندوق النقد العربي (غسان عبد الهادي إبراهيم، 2005) إلى أن المنطقة العربية في مجموعها تظل منطقة "قليلة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية" ومن هنا فإن هذه المنطقة كانت أقل مناطق العالم، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء، جذبا للاستثمارات. وهناك ستة محددات رئيسة تقف وراء ضعف الإنجاز العربي في جذب الاستثمار الأجنبي وتتمثل فيما يلي:

أ/- الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة.

ب/- عدم التيقن من مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ج/- الضعف المؤسسي.

د/- القيود الإدارية الكبرى وعدم ملائمة البنية الأساسية.

هـ/- تخلف القطاع التمويلي.

و/- نقص المهارات في سوق العمل.

وعليه فإن المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو القدرة التنافسية للدول المضيفة ومعدلات الادخار والنمو الاقتصادي بها، وهذا ما يبين أن الدول العربية في حاجة إلى إستراتيجية لتوظيف ذلك الاستثمار في رفع معدلات التراكم الرأسمالي وزيادة معدلات النمو والتشغيل والتصدير (ثر يا علي حسين الورفلي، 2006، ص15).

خامسا: المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر

انطلاقاً من الأهمية التي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في تعويض النقص في المدخرات المحلية والاستثمار المحلي ونقل التكنولوجيا لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، إلا أن هنالك مخاطر ومعوقات لهذا النوع من الاستثمار وبالأخص في الدول العربية، الأمر الذي يقلص من حجم هذا نوع من الاستثمار.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التعامل مع المخاطر، وتكتسي هذه الأخيرة جانبان يتمثل الأول في احتمالية حدوث حدث مالا يتلاءم مع رغبة المستثمر، أما الجانب الثاني فهو مقدار أو حجم النتائج المترتبة من حدوث ذلك الحدث. وللتقليل من النتائج السلبية للمخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي يبنى عليه مبدأ إدارة المخاطر، وعليه من غير الممكن التحدث عن عوائد الاستثمار دون التحدث عن الخطر لأن قرارات الاستثمار تتضمن تبادل بين توفيقية المردودية والخطر. فدرجة الخطر تتمثل في الفرق بين المردودية المتوقعة والمردودية المحققة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكلما زاد الاختلاف زادت درجة الخطر.

وهناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل في:

1 - **خطر حجم السوق في الدولة المضيفة:** حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالنتائج المحلي الإجمالي.

2 - **خطر التضخم:** تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية، وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد سترداد بالمقابل.

3 - **خطر تقلبات أسعار الصرف:** والمتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجهه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلاً في هذه الدولة (زيرفان عبد المحسن اسعد، 2005، ص52).

ولقد أثبتت التجارب الحديثة أن تقلبات أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر اقتصادية جمة سواء على المستوى الكلي (كأن تكون سببا مباشرا في حدوث التضخم) أو على المستوى الجزئي بضياح مكاسب المشروع على درجة قد تؤثر على بقائه واستمراريته (Klein, Jean، 1987، p45).

4 - البنية الأساسية: تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفاء عناصر طرد المستثمرين الأجانب.

5 - الاستقرار السياسي: يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد (Xiaolum S. Sun, 2007).

6 - حجم الصادرات: يعد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لان الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى القطاع الذي يكون فيه العائد أعلى مقارنة بسائر القطاعات الأخرى.

المخاطر التكنولوجية: Russell , Roberta and Taylor,) Technology Risks (Bernard W, 1995, p298): رغم الفوائد الكبيرة الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات، إلا أن لها العديد من المخاطر، حيث أصبح هناك ارتباط قوي بين استخدام الحاسوب ونظم المعلومات ومفهوم أمن أنظمة المعلومات. كما أن تبني تكنولوجيا جديدة في المنظمة بهدف تحقيق ميزة تنافسية في السوق، يصاحبه في كثير من الأحيان مخاطر فشل التكنولوجيا الحديثة فتخسر بذلك المنظمة الكثير من مواردها. كما أن بعض أنواع التكنولوجيا، وخاصة في مجال البرمجيات سريعة التقادم وتكون مكلفة في بدايتها ويصعب على الشركات الرائدة استثمارها اقتصادياً نتيجة سرعة تقادمها التكنولوجي.

سادساً: تغطية المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر التأمين أحد الوسائل لمواجهة الكثير من المخاطر ومنها الخطر التكنولوجي، ويتم مواجهة تلك المخاطر بإستراتيجية التأمين من خلال الإدارة الفعالة للمخاطر، وتبني فلسفة علمية اجتماعية في إدارة المخاطر.

إن التأمين وسيلة هامة لتوفير الأمان ولتعويض الخسائر والأضرار الناتجة عن حدوث المخاطر، حيث أن الآثار المترتبة على حدوث المخاطر يمكن أن تعوّض، وتعالج آثارها مادياً، خاصة مع تطور التأمين التجاري بأشكاله المباشرة والإعادة بعد أن توسعت حقائب أعمال معظم هيئات التأمين أفقياً وعمودياً (المنصور كاسر، 1993).

تطور التأمين مع تطور وتنوع مصادر الخطر، لكن لم يكن في يوم من الأيام أداة ووسيلة للسيطرة على المخاطر بل كان فقط عبارة عن شكل من أشكال الأمان الجزئية التي يبحث عنها الإنسان بشكل دائم.

أ- مفهوم إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بأنها ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرائق ذات تكلفة فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على المنظمة أو المؤسسة، وتتضمن إدارة المخاطر نقل المخاطر إلى جهة أخرى، وتجنبها، وتقليل آثارها السلبية.

1/ تحديد المخاطر: أي التعرف على المخاطر ذات الأهمية، ويمكن التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها، وعندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها. ومن الطرائق الشائعة للتعرف على المخاطر هي:

• التحديد المعتمد على الأهداف: إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأى حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئياً أو كلياً يعتبر خطورة.

• التحديد المعتمد على التصنيف: وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.

• مراجعة المخاطر الشائعة: في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة.

2/ التقييم: بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث قدرتها على إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. وتتمثل صعوبة تقييم المخاطر في تحديد معدل حدوثها، حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائماً متوفرة، كما أن تقييم شدة النتائج عادةً ما يكون صعب في حالة الموجودات غير المادية.

3/ التعامل مع المخاطر: بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية:

• **التحويل:** وتتمثل في نقل الخطر إلى طرف آخر، وعادة ما تكون عن طريق العقود، ويعتبر التأمين مثال على نقل الخطر عن طريق العقود. وقد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين.

• **التفادي:** وتتمثل في تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما، ومثال على ذلك عدم شراء ملكية ما أو الدخول في عمل ما لتجنب الخطر، إلا أن هذا التجنب قد يؤدي إلى الحرمان من الأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.

• **التقليل:** طريقة للتقليل من حدة الخسائر الناتجة، ومثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر وذلك عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي.

• **القبول:** وتتمثل في قبول الخسائر عند حدوثها، وتعتبر هذه الطريقة مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة، والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر أكبر من إجمالي الخسائر. وعليه فإن كل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها (كاسر نصر المنصور، 2007، ص7).

ب- تأمين المخاطر:

مع ازدياد أهمية إدارة المخاطر كعامل وكوسيلة لرفع درجة الأمان، عملت المجتمعات على إيجاد هيئات تنظيمية إدارية مختصة بإنتاج وتطوير عامل الأمان، وعرفت هذه الهيئات بهيئات التأمين (C. A. Williams, Michael L. Smith, Peter C. Young, 1995)

تعمل هيئات التأمين على توفير الأمان في مختلف النشاطات (الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية..)، لكن الأمان الذي توفره هذه الهيئات لا يحمل الصفة الوقائية من الأخطار، إنما يحمل الصفة العلاجية للأخطار في حال حدوثها.

مع تزايد السهولة على المستوى العالمي، تم فتح مجالات وفرص عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، ومن ثم ازدادت الحاجة إلى منتجات وأدوات وآليات جديدة لتغطية المخاطر بغرض دعم التدفقات الرأسمالية إلى أسواق جديدة. وعليه توسعت الشركات والوكالات الكبرى في تقديم خدمات ومنتجات جديدة بغرض الوفاء بالاحتياجات

المتلاحقة في سوق التأمين العالمي. وكننتيجة لزيادة الطلب على التأمين، استمر الاتجاه التصاعدي لأسعار التأمين ومن ثم قيمة الأقساط خلال سنة 2006.

وحسب المعطيات المقدمة من طرف الاتحاد الدولي لهيئات تأمين قروض الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، الذي تأسس في سنة 1934 ويضم 52 هيئة دولية وإقليمية ووطنية من 43 دولة وأطرافاً إقليمية ودولية، فقد بلغ مجمل التأمينات المقدمة في نهاية سنة 2005 حوالي 1071.7 مليار دولار أمريكي منها 1035.6 مليار دولار أمريكي كتأمين لقروض الصادرات و 36.1 مليار دولار أمريكي كعمليات تأمين الاستثمار (The Berne Union Yearbook، 2007) . كما بلغت قيمة التعويضات التي دفعت سنة 2005 حوالي 2.9 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت قيمة التعويضات المستردة 19.7 مليار دولار.

وقد أصدر اتحاد بيرن، مجموعة من المبادئ الإرشادية، غير الملزمة، التي تمثل أفضل الممارسات في مجال مزاولة نشاط تقديم التأمين، لحث الهيئات والشركات الأعضاء في الاتحاد على ضرورة الالتزام بها، وهي كالاتي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2006، ص135) :

- ممارسة نشاط التأمين الذي من شأنه أن يشجع على تشجيع الاستثمار على أسس سليمة بما يتماشى مع القوانين المعمول بها والاتفاقيات الدولية.
- مراجعة وإدارة المخاطر التي يتم تغطيتها.
- الالتزام بالشفافية والإفصاح عن حجم الأنشطة فيما بين الأعضاء مع ضرورة احترام معلومات الغير.
- تطوير الممارسات في مجال تقديم تأمين الاستثمار وتأمين قروض الصادرات، من خلال التعاون في مجال تبادل المعلومات والخبرات.
- تدعيم الجهود الدولية في مجال محاربة الفساد وغسيل الأموال.
- تحقيق إيرادات كافية لاستدامة العمليات طويلة الأجل.

ج- أهم التحديات المقبلة للهيئات العاملة في صناعة التأمين:

ولعل أهم التحديات التي تواجه هيئات التأمين في العالم ما يلي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول 2005، ص10):

- توفير المعلومات الحديثة وذات المصدقية ونجاح التعاون في تبادل المعلومات التجارية الائتمانية مع شركات دولية متخصصة للحصول على معلومات قطاعية والإفادة من شركات التصنيف السيادي مثل ستاندر أند بورز ومن قواعد المعلومات لدى اتحاد بيرن.
- كيفية التعامل مع التغيير المستمر في سوق المخاطر ومقابلة الطلب على خدمات جديدة واحتياجات تطبيق بازل 2.
- نجاح جهود بعض من هيئات التأمين، خاصة في دول وسط وشرق أوروبا، في التحول إلى شركات خاصة أو شبه خاصة مستقلة عن إدارة القطاع العام للتحرك بسرعة وكفاءة ومقابلة حجم الأعمال المتزايد في سوق التأمين.
- كيفية التعامل مع نوعية مختلفة من المستفيدين من خدمة التأمين مع تطور هذه الفئة التي أصبحت أكثر وعياً وإيجابية ومعرفة.
- تنامي دور هيئات التأمين في المشاريع الضخمة الناتجة عن تزايد برامج الخصخصة في قطاعات البنية التحتية ومنها توليد الكهرباء وتحلية المياه والاتصالات والنقل والطيران.

وفي دراسات أعدتها شركة كوفاس COFACE الفرنسية (COFACE، 2005، P16) شملت مسحا وزع على 120 عميلاً لديها في الربع الأخير من سنة 2004، اتضح فيها أن قطاع الأعمال ينظر إلى صناعة التأمين بإيجابية كأداة مهمة في تحسين كفاءة الأعمال وإدارة مخاطر القروض ووضع الموازنة وتعزيز القدرة على الحصول على الموارد المالية بكفاءة.

وعلى صعيد الآليات الجديدة للتأمين طورت العديد من وكالات التأمين مواقعها الإلكترونية، بغرض تقديم خدمات التأمين عبر الوسائل الإلكترونية، مما أدى إلى اختصار الوقت اللازم لانجازها، ومن ثم خدمة المشاريع الصغيرة الحجم.

وفي هذا الإطار قامت وكالة ميجا بتطوير موقعها الإلكتروني ليشمل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاريع الخصخصة، وتبادل المعلومات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال بوابة واحدة تحت عنوان (FDI.NET)، مما يتيح للمستثمر الاطلاع

مباشرة على فرص الاستثمار المتاحة والتحليل الموضوعي الذي يدعم اتخاذ قرار الاستثمار.

الخاتمة

بالرغم من مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وتسابق الدول العربية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بتحسين البيئة الاستثمارية، إلا أن في الواقع مازالت الدول العربية تعاني من انخفاض حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول الأخرى وذلك لوجود معوقات تواجهها وتؤدي إلى تخفيضها في هذه الدول.

ولقد توصلت من خلال هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وهي كالتالي:

النتائج

- توضع نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقلبه بين عام وآخر رغم توافر فرص وقدرات لاستيعاب هذه الاستثمارات.
- من أهم المعوقات التي تواجهها الاستثمارات العربية المباشرة هو محدودية الوعي التأميني، وعدم كفاية وملائمة التشريعات المتبعة في العديد من الدول العربية.
- نقص في استخدام الانترنت سواء في التسويق أو تنفيذ العقود ومتابعتها فيما بين الدول العربية.
- غياب التعاون في مجال التأمين وإعادة التأمين وتبادل الخبرات والمعلومات.
- إن توفير بيئة جيدة ستؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاعتماد عليه كونه أحد أهم مصادر التمويل بالنسبة للدول التي تعاني من نقص في مدخراتها المحلية.
- من أجل إفساح المجال أمام مساهمة الاستثمار المباشر الأجنبي في دفع عجلة نمو إقتصادات الدول المضيفة يستوجب عليها توفير مجموعة من العوامل المرتبطة التي تتشكل من الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية المستقرة والإطار الاقتصادي المستقر، إقامة أسواق مالية، وتنشيط النظام البنكي، وضرورة مراجعة النظم الضريبية والجمركية بعناية كافية...إلخ.

- إفساح المجال أمام القطاع الخاص المحلي وترقيته، وخلق روابط خلفية مع الشركات الأجنبية... إلخ، تعتبر شروط استباقية كفيلة بتحسين أداء إجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي و التقليل من آثاره السلبية وتعظيم آثاره الإيجابية.
- إن للاستثمار الأجنبي المباشر مكانة خاصة لتطوير اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ومنها العربية، وذلك عن طريق رفع الإنتاجية وتشغيل الأيدي العاملة وإدخال التكنولوجيا الحديثة إليها.
- إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي في بلد ما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الدولة.

الإقتراحات

- أصبح الأداء الجيد فيما يخص اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي من الضرورات للاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي يجب على الدول العربية أن تكثف من جهودها من أجل أن تتمكن من ذلك في ظل مرحلة تشهد التسابق الدولي، والتحرير الاقتصادي وإزالة مختلف العوائق.
- يجب تشجيع رجال الأعمال الوطنيين على الدخول في مشروعات استثمار مشترك مع الشركات متعددة الجنسيات التي تشترك بملكية جزء من الأسهم، فضلا عن الإمداد بالأموال، والتكنولوجيا، والمهارات الإدارية.
- العمل على إعطاء الأسبقية لإنشاء البنية الأساسية، مثل الطرق وخطوط السكك الحديدية التي أصبحت تمثل عنق الزجاجة بالنسبة لاستغلال الموارد.
- توفير المعلومات والشفافية، حيث يحتاج المستثمر الأجنبي إلى بيانات اقتصادية دقيقة وشفافة والتي من شأنها مساعدته في اتخاذ قرار الاستثمار.
- ضرورة نشر ثقافة استثمارية لإبراز الفرص الاستثمارية وجاذبية بيئة الاستثمار.
- إدخال الثقافة التأمينية كأيدولوجية للوقاية من المخاطر وإزالة آثار أخطار المستقبل برفع درجة الأمان وتنظيم أسس الوقاية.
- إن أخطار العصر في حال وقوعها فإن آثارها يصعب تعويضها لأن حجمها وامتدادها يتجاوز إمكانيات هيئات التأمين المالية، لذلك فإن هيئات التأمين يجب أن تطور طريقة عملها لتصبح وسيلة لدفع الخطر والوقاية منه وليس فقط لإزالة آثاره.

- ضرورة الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار وجعلها تتميز بأكثر شفافية ووضوح وملمة بكل الجوانب التي تخص الاستثمار، وتكثيف جهودها الترويجية لفرص الاستثمار، ودفع الهيئات الاستثمارية فيها نحو المزيد من الجهود والعمل من أجل تقديم معلومات دقيقة وشاملة حول اقتصادياتها وقطاعاتها المختلفة والفرص الاستثمارية فيها.
- تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي على الدخول إلى الأسواق الإقليمية ولا يكون ذلك إلا بإعداد البيئة المواتية لذلك عبر تفعيل اتفاقيات دول مجلس التعاون الخليجي، واتفاقية اتحاد المغرب العربي، وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية، والمزيد من الاتفاقيات على المستوى متعدد الأطراف.
- الحرص على توفير الشروط الاستباقية كالتعجيل في عملية الخصخصة التي من شأنها أن تسمح بإشراك الشركات الأجنبية في إعادة تنشيط المؤسسات وتحسين أدائها وكفاءتها وتطوير القطاع الخاص.

الهوامش

باللغة العربية:

- تقرير الاستثمار العالمي لعام 2004، Unctad/Wir/2004.
- التقرير السنوي الرابع للبنك الدولي، " أداء الأعمال لعام 2007: سبل الإصلاح"، على الموقع التالي: www.doingbusiness.org.
- ثريا علي حسين الورفلي، " محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل، هيئة تشجيع الاستثمار طرابلس 2006.
- حاتم عبد الجليل القرنشواي، "الاستثمار في ظل العولمة: التوجهات والمتطلبات"، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.
- حسن خريوش، عبد المعطي رضا، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، دار زهران للنشر، عمان، 1999.

- زيرفان عبد المحسن اسعد، "الخيارات الإستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق-دراسة مقارنة مع دول الجوار"، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك، 2005.
- سالم سعيد القحطاني، "مستقبل الاستثمار في المملكة العربية السعودية"، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.
- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، "مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة) المنعقد خلال الفترة 16-18 أبريل 2007 في جامعة الزيتونة الأردنية عمان، الأردن.
- سمرقند كوكب جميل، "الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية"، دار الحامد للتوزيع والنشر عمان - الأردن، 2001.
- سمير العيطة، "مناطق اقتصادية خاصة أم إصلاح اقتصادي"، صدر في 5 نوفمبر 2003، أنظر الموقع على الشبكة العالمية: WWW.MAFHOUM.COM.
- صلاح كريم عبد الحسن، هناء قاسم السامرائي، "حلقة نقاشية حول الاستثمارات الأجنبية المسوغات والأخطار"، بيت الحكمة، بغداد، 1998.
- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.
- غسان عبد الهادي إبراهيم، "اقتصاد يملك (2400) دولار ... ولكن بلا أفق"، الحوار المتمدن، العدد 1308 2005/09/05.
- فارس فضيل، "أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه قسم: العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي مارس 2004.
- كاسر نصر المنصور، "إدارة المخاطر وإستراتيجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة) المنعقد خلال الفترة 16-18 أبريل 2007 في جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، 2007.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، 2005.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، "تقرير حول الاتجاهات والمحددات"، نيويورك وجنيف، 1998.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، "التقرير السنوي لعام 2006" نيويورك وجنيف، 2006. (UNCTAD/DOM/2007/1).
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار لسنة 2005"، الكويت، ماي 2006.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار لسنة 2006"، الكويت، ماي 2007.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الشركات متعددة الجنسيات غير التقليدية، أشكالها ونشاطها وعلاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة"، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، يناير-مارس، 2007.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مستجدات صناعة الضمان"، نشرة ضمان الاستثمار، الكويت، العدد الفصلي الأول 2005.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار لسنة 2004"، الكويت، ماي 2005.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الإستراتيجية الجديدة والدعوة إلى عودة الأموال العربية المهاجرة"، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثاني، أبريل 2007.
- المنصور كاسر، "الخطر التكنولوجي والأبعاد الجديدة للتأمين"، مجلة الرائد العربي، السنة العاشرة- العدد التاسع والثلاثون- الربع الثاني 1993.

باللغات الأجنبية

- C. Arthur Williams, Michael L. Smith, Peter C. Young, " Risk management and Insurance", 7th Edition, New York McGraw- Hill, 1995.
- coface , Rapport Annuel 2005.

- Joshua Aizenman & Mark M. Spiegel , " Institutional efficiency , Monitoring Costs and the Investment Share of FDI", Review of International Economics , volume 14m Issue4,septembre, 2006.
- Klein, Jean, " L'entreprise et le risque de change,« in : les cahiers français, N0 230," les finances internationales», Mars –Avril 1987, la Documentation française.
- Mira Wilkins, Two literatures, Two story lines: is a general paradigm of foreign portfolio and foreign direct investment feasible? Transnational corporation, vol.8 no .1 (April 1999).
- OCDE , "Définitions de rdéférence détaillles des investissements internationaux", Paris, 1983.
- Russell, Roberta and Taylor, Bernard W, Production and Operations Management",1995 , Englewood Cliffs N.J.
- The Berne Union Yearbook (including the Berne Union Prague Club), 2007.
- UNCTAD, world investment Report 1995, New York.
- UNCTAD, «world investment report 2004, the shift toward services», UN, New York & Geneva 2004.
- Xiaolum S. Sun , "Foreign Direct Investment and Economic Development",2002,consulté le 21/08/2007 sur le site: www.unpanl.un.org/intradoc/groups/public/docment/UN.